# أثر المؤشرات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي

**محمد جمال محمد[1]**

**الدكتور عصام اسماعيل[2]**

**الملخص:**

سعى البحث لتوضيح حالة القطاع المصرفي الخاص من خلال استخدام بعض المؤشرات المالية مثل نسبة التوظيف ونسبة السيولة ونسبة الربحية وانعكاسها على الناتج المحلي الإجمالي وتقديم المقترحات المناسبة

فكانت مشكلة هو بعدة أسئلة عن أثر كل من (نسبة التوظيف، نسبة الربحية، نسبة السيولة) على الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت أهم النتائج التي تم الوصول اليها، وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين (نسبة التوظيف، نسبة الربحية، نسبة السيولة) في القطاع المصرفي الخاص ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية وهذا يؤكد صحة الفرضيات، اما توصيات البحث كان أهمها العمل على زيادة تقديم القروض ليكون لها أثر من خلال تشجيع الاستثمار لجميع فئات المجتمع ودعم الابتكارات وتوسيع المشاريع كما يجب العمل على تقديم دراسة للسوق نحو المشاريع أقل مخاطر وتقديم خدمات دراسة الجدوى والاستشارات لهذه المشاريع وتحليل كيفية تأثير توفر السيولة في المصارف على قدرة الشركات على توسيع أعمالها وتوفير فرص عمل والعمل في الدراسات القادمة على تحليل أثر تطور القطاع المصرفي الخاص على قطاعات محددة بالاقتصاد مثل الزراعة والسياحة والخدمات و على أثره على استقرار السوق المالية.

**الكلمات المفتاحية:** الربحية، السيولة، التوظيف، الناتج المحلي الإجمالي.

[1] طالب ماجستير، قسم اقتصاد وتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
[2]استاذ دكتور في قسم اقتصاد وتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

## Abstract:

The research sought to clarify the state of the private banking sector through the use of some financial indicators, such as the employment ratio, liquidity ratio, and profitability ratio, and their reflection on the gross domestic product, and to provide appropriate proposals.

His problem was with several questions about the impact of each of (the employment ratio, the profitability ratio, and the liquidity ratio) on the gross domestic product.

The most important results that were reached were the existence of a significant relationship between (employment ratio, profitability ratio, liquidity ratio) in the private banking sector and the growth rate in the gross domestic product in the Syrian Arab Republic. This confirms the validity of the hypotheses. As for the research recommendations, the most important of them was to work on Increase the provision of loans to have an impact by encouraging investment for all segments of society, supporting innovations and expanding projects. Work must also be done to provide a market study towards lower-risk projects, provide feasibility study and consulting services for these projects, and analyze how the availability of liquidity in banks affects the ability of companies to expand their business and provide opportunities. He and future studies will analyze the impact of the development of the private banking sector on specific sectors of the economy, such as agriculture, tourism, and services, and its impact on the stability of the financial market.


**Keywords**: profitability, liquidity, employment, gross domestic product.

**مقدمة:**

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، كونه يعمل على تجميع الأموال من الجهات ذات الفائض وتحويلها لجهات ذات العجز.

ولكن هذا الدور يختلف من دولة لأخرى بحسب مدى تطور وحداثة القطاع المصرفي وكفاءة دوره، وعمق الارتباط بينه وبين الاقتصاد الحقيقي، لذلك فإن غالبية الدول النامية، ومن ضمنها سورية، تعتمد اعتماداً مباشراً على الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد، وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

يتسم الجهاز المصرفي في سورية بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي باعتباره المكون الرئيس للنظام المالي السوري، ولا سيما القطاع المصرفي الخاص الذي يتكون من أربعة عشر مصرفاً 11 مصرفاً تقليدياً و 3 مصارف إسلامية لذا سيتم دراسة أثر هذه المصارف وقياس أدائها وتطورها من خلال دراسة مؤشراته التي تتمثل بنسب التوظيف ونسب الربحية ونسب السيولة، وأثر هذه المؤشرات ككل على الناتج المحلي الإجمالي.

**أهمية البحث وأهدافه:**

تكمن أهمية البحث من خلال دراسة مؤشرات القطاع المصرفي (نسبة التوظيف والربحية والسيولة) في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، كما يسعى البحث لتشخيص حالة القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية كونه يعتبر حديث نسبياً وملاحظة كيف أثرت المتغيرات خلال فترة الدراسة لتوجيه المتغيرات بما يخدم النمو الاقتصادي بزيادة هذا الأثر أو تثبيطه، وتقديم المقترحات المناسبة.

**إشكالية البحث:**

تكمن مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- ما هو أثر نسبة التوظيف في القطاع المصرفي الخاص على الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هو أثر نسبة الربحية في القطاع المصرفي الخاص على الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هو أثر نسبة السيولة في القطاع المصرفي الخاص على الناتج المحلي الإجمالي؟

**فرضيات البحث:**

سيتم الاعتماد على الفرضيات الرئيسة الآتية:

- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسب التوظيف في القطاع المصرفي الخاص والناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية السورية.
- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسب الربحية في القطاع المصرفي الخاص والناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية السورية.
- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسب السيولة في القطاع المصرفي الخاص والناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية السورية.

**منهجية البحث:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المراجع الأولية الكتب والدراسات السابقة والمراجع الثانوية للتقارير السنوية للمصارف الخاصة ويعتمد على برنامج E-views باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

**حدود البحث:**

المصارف الخاصة في سورية متمثلة في أربعة عشر مصرفاً خاصاً، أحد عشر مصارفاً تقليدياً وثلاثة مصارف اسلامية، وفترة البحث من عام 2010 حتى عام 2020.

**الإطار النظري:**

**أولاً- المؤشرات المصرفية:**

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المنظمة تنظيماً عالياً في البلدان المختلفة وتختلف درجة تنظيمه من بلد إلى آخر، حيث يعمل على تحويل الفائض من الدخل لدى شريحة من المجتمع الى شريحة أخرى ترغب بإنفاق أكثر من دخلها سواء في الاستثمار أو الاستهلاك، مما تتطلب انشاء مؤسسة تقوم بتحويل الأموال الفائضة من الشريحة الأولى إلى الشريحة الثانية التي تعاني من عجز في التمويل.

فيكون دور هذه المؤسسة التوسط بين المودعين (جهات ذات الفائض من الأموال ترغب باستثماره) والمقترضين (جهات ذات العجز التي تحتاج الأموال) سواء عن طريق التمويل بشكل قروض طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل أو خدمات مصرفية أخرى.

حيث أن أهمية المصارف تكمن فيما تؤديه من وظائف وخدمات وما يميزها عن غيرها في قدرتها على خلق النقود أو اصدار وسائل الدفع واستقبال الأموال وخزنها وتمويل القطاعات الإنتاجية وغيرها من الأعمال الهامة.

ظهرت العديد من المفاهيم التي وضحت عمل المصارف الأساسي فعرف البعض المصارف على أنها منشأة مالية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم بعض الخدمات المصرفية المرتبطة بهدف تنشيط عمل المصارف.[3]

كما عرفت أنها مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء.[4]

أما آخرون عرفوا المصارف بأنها إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح وتعتبر المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال مع الطلب عليها إذ أنها توفر نظاماً ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت ومنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين .[5]

وأنها مؤسسة مالية تستقبل الودائع وتمنح القروض وتسهل عمليات السحب والإيداع التقليدية والالكترونية وتقوم بتمويل التجارة الداخلية والخارجية وتقدم خدمات مصرفية متنوعة.[6]

1- **نسبة التوظيف:** تعتبر من أهم المؤشرات كون العمل المصرفي يعتمد على توجيه الأموال من الأموال ذات الفائض (الودائع) إلى جهات ذات العجز (القروض) وسيتم قياس نسبة التوظيف من خلال نسبة إجمالي القروض في القطاع المصرفي الخاص إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الخاص.

2- **نسبة الربحية:** تعد إدارة المصرف للأرباح أحد العناصر المهمة لضمان استمرارية أداء المصرف، وتتعدد مقاييس نسبة الربحية متمثلة بنسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حصص المساهمين، ونسبة العائد على رأس المال

1 عبد الحميد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2007 ص (117)
2 حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص(204).3
3 محمد سعيد سلطان، ادارة البنوك الدار الجامعية ،الاسكندرية، 1993 ص14.
4 عبد الغفار حنفي، ادارة البنوك ، الدار الجامعية ، مصر، 1997، ص145.

المستثمر، وفي هذه الدراسة سنعتمد على المؤشر الأول بنسبة العائد على الأصول.

3- **نسبة السيولة:** تتعدد أنواع نسبة السيولة إلى نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة السيولة النقدية، وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على نسبة التداول متمثلة بنسبة إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطاليب.

**ثانياً- الناتج المحلي الإجمالي:**

يتم قياس النمو الاقتصادي بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي وهو عبارة عن مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تعرف عادة بسنة.

يتم تقييم الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

1- يمكن قياس قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار العادية في السوق ويطلق عليه الناتج المحلي النقدي، أي الناتج المحلي بالأسعار الجارية.
2- الناتج المحلي الإجمالي يشمل جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في العام المحدد فقط دون غيره.
3- يجب ان تكون السلع والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي نهائية وليست وسطية، وذلك حتى تكون الصورة حقيقية للنشاط الاقتصادي.
4- يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة.
5- لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي السلع والخدمات التي تدخل السوق بصورة غير شرعية كالمخدرات والسلع المهربة وغسيل الأموال وغيرها.[7]

[7] أحمد المحيميد، محمد الجراح، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم أساسيات: مفاهيم وأساسيات، الرياض، الطبعة الثانية، 2010، ص11.

**الإطار العملي:**

الجدول أدناه يبين أثر المؤشرات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020 في الجمهورية العربية السورية

| العام | المتغير المستقل الأول | المتغير المستقل الثاني | المتغير المستقل الثالث | المتغير التابع |
|---|---|---|---|---|
| | التوظيف | الربحية | السيولة | الناتج المحلي الإجمالي |
| **2010** | 0.744 | 0.012 | 2.139 | 2,835 |
| **2011** | 0.488 | 0.011 | 2.074 | 3,253 |
| **2012** | 0.343 | 0.033 | 2.068 | 3,025 |
| **2013** | 0.304 | 0.026 | 2.048 | 2,938 |
| **2014** | 0.319 | 0.084 | 1.988 | 3,612 |
| **2015** | 0.238 | 0.099 | 1.849 | 4,733 |
| **2016** | 0.224 | -0.021 | 1.695 | 6,117 |
| **2017** | 0.298 | -0.002 | 1.716 | 8,317 |
| **2018** | 0.307 | 0.001 | 1.706 | 9,588 |
| **2019** | 0.465 | 0.007 | 1.644 | 11,904 |
| **2020** | 0.297 | 0.186 | 1.699 | 17,270 |

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مصرف سورية المركزي.

من الجدول نجد أن نسبة التوظيف انخفضت من 0,744 عام 2010 حتى 0,297 عام 2020 بمعدل وسطي للفترة 0,366، وانحراف معياري لقيم نسب التوظيف عن متوسطها 0,15، فكانت أدنى نسبة خلال الفترة 0,224 عام 2016 وأعلى نسبة 0,744 عام 2010 وتذبذبت نسب التوظيف حيث استمرت بالانخفاض حتى عام

2016 بنسبة 0,224 ويعود هذا الانخفاض خلال الفترة نتيجة الحرب على سورية مما عمل على انخفاض في إيداع الأموال من قبل التجار والمستثمرين خوفاً على أموالهم، كما ازداد السحب في عمليات الإيداع رافقه انخفاض أكبر في صرف القروض خوفاً من المخاطر المرتبطة بعمليات التعثر، وإن عدم قدرة ورغبة العملاء على السداد أو تضرر المشاريع بالإضافة إلى خروج الكثير من المناطق عن الخدمة، أدى الى عدم وجود ضمانات واضحة تغطي هذه النسب من المخاطر، كما أدى خروج العديد من فروع المصارف عن العمل إلى عدم وصول الخدمات لجميع العملاء، وبعد بداية الاستقرار بدأت نسب التوظيف ترتفع حتى وصلت إلى 0,465 عام 2019 وعلى الرغم من ارتفاعها إلا أنها تبقى ادنى من معدلاتها لعام 2010 ما قبل الحرب وكانت هذه الزيادة في نسب التوظيف نتيجة عودة صرف القروض وعودة العديد من فروع المصارف للعمل الإضافة لإصدار مصرف سورية المركزي شهادات إيداع بالليرة السورية للمصارف تحت إصدار رقم (1) بقيمة اسمية 100 وسعر فائدة 4,5% لمدة عام بهدف إيجاد قناة توظيف جديدة[8]، إلا أن نسب التضخم كانت أكبر من هذه الزيادة مما سيؤثر على نسب الربحية كما سيوضح لاحقاً ليعاود الانخفاض بنسبة 0,168 عام 2020 ليصبح 0,297 عام 2020 نتيجة جائحة كورونا مما أدى إلى إغلاق العمل لعدة أشهر وزيادة نسب المخاطر مما عمل المصرف على تخفيض نسب التوظيف.

وعلى الرغم من انخفاض نسب التوظيف وتذبذبها خلال الفترة إلا أن استمرار العمل المصرفي يعتبر مقبولاً كون المصارف خلال 2010 كانت حديثة نسبياً لذا يتوقع بعد إزالة الأثر للحرب والأزمات أن تعاود العمل بشكل أكبر، ونسب توظيف تصبح أعلى سواء من خلال جذب الودائع ومنح القروض للتشجيع على استثمار الأموال في هذه الفترة مما يساهم في إعادة الإعمار.

[8] قرار مصرف سورية المركزي 2019

وارتفعت نسبة الربحية من 0,012 عام 2010 حتى 0,186 عام 2020 بمعدل وسطي للفترة 0,044 ,وانحراف معياري لقيم نسب التوظيف عن متوسطها 0,057، فكانت أدنى نسبة خلال الفترة 0,021- عام 2016 وأعلى نسبة 0,186 عام 2020، وتذبذبت النسب خلال فترة الدراسة حيث بدأت الربحية بالانخفاض من 0.012 عام 2010 حتى 0,011 عام 2012 لتعاود الارتفاع لتصل إلى 0,033 عام 2012 والانخفاض بنسبة 0,007 عام 2013 وترتفع لتصل إلى 0,99 عام 2015 وتنخفض إلى 0,002- عام 2017 وترتفع لتصل إلى 0,186 عام 2020.

ويعكس هذا التذبذب عدم الاستقرار وانخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف في إدارة ايراداته التشغيلية لتحقيق الأرباح وبالتالي انخفاض أرباحه، كما أن المصارف كانت تعلن عن أرباح وهمية طيلة فترة سنوات الحرب تعود إلى فروق تقييم القطع الأجنبي كنتيجة للارتفاع المستمر في أسعار الصرف بالإضافة لمحاولة المصارف إلى تخفيض التكاليف التشغيلية وانخفاض الموجودات وذلك بسبب تحفظ المصارف واحتفاظه بنسبة مخصصات عالية لمواجهة المخاطر المحتملة.[9]

وان الإجراءات التي فرضها مصرف سورية المركزي خلال هذه السنوات من تقليل منح القروض، ورفع لمعدلات الضمانات والشروط الخاصة بها، وكذلك رفع معدلات الفائدة ليصل بعضها إلى 30% الأمر الذي أدى إلى انخفاض القروض وايراداتها من الفوائد الدائنة إلى مستويات دنيا.[10]

وانخفضت نسبة السيولة من 2,139 عام 2010 حتى 1,699 عام 2020 بمعدل وسطي للفترة 1,88 وانحراف معياري لقيم نسب التوظيف عن متوسطها 0,19، فكانت أدنى نسبة خلال الفترة 1,644 عام 2019 وأعلى نسبة 2,139 عام 2010

9 تقرير بنك الأردن سورية 2019

10زينة خيزران،2022، أثر الأمة السورية في أداء المصارف السورية الخاصة باستخدام نموذج CAMEL، مجلة جامعة البعث، المجلد 44، العدد 7.

وتذبذبت النسب خلال فترة الدراسة حيث بدأت الربحية بالانخفاض من 2,139 عام 2010 حتى 1,695 عام 2016 وعاود الارتفاع ليصل إلى 1,716 عام 2017 والانخفاض بنسبة 0,017 ليصل إلى 1.699 عام 2020.

ويعكس هذا التذبذب محاولة المصارف للحفاظ على أعلى مستويات السيولة خلال فترة الحرب لمواجهة حالات السحب الطارئة، وخاصة أن معظم المودعين كانوا يعملون على سحب أموالهم خوفاً من التغيرات في القطاع المصرفي[11]، فارتفاع نسب السيولة من الممكن أن يكون مؤشر سلبي كون عدم وجود توظيفات للأموال يعكس عدم قدرة المصرف لإدارة أمواله بالإضافة لتحمل نفقات إضافية لحفظ الأموال وبالتالي تحمل تكاليف إضافية مع عدم وجود إيرادات إضافية، وبالتالي انخفاض الأرباح وبذلك تعكس انخفاض السيولة تعافي المصارف تدريجياً، كما قامت وزارة المالية بطرح سندات خزينة لمدة سنتين خلال عام 2019 بقيمة 148,5 مليار ليرة سورية بسعر فائدة 7% للمصارف بهدف سحب السيولة وكبح جماح التضخم.[12]

كما ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 2,835 عام 2010 ليصل إلى 17,270 عام 2020 بمتوسط حسابي 6,690 وانحراف معياري 4669 وكانت أدنى قيمة 2,938 عام 2013 وأعلى قيمة لها 17,270 عام 2020 وتذبذبت القيم من 2010 بقيمة 2,835 ليرتفع إلى 3,025 عام 2012 ويعاود الانخفاض 2,938 عام 2013 ليعاود الارتفاع ليصل إلى 17,270 عام 2020.

في البداية ان قياس الناتج المحلي الإجمالي أخذ بالأسعار الجارية، وفي بداية الحرب بدأ بالانخفاض بعدها بدأ بالارتفاع ويعود هذا التذبذب بسبب مستوى التضخم حيث كانت النسبة 4,4% عام 2010 لترتفع لتصل إلى59% عام 2014،

[11]منذر مرهج، أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية في سورية، مجلة جامعة تشرين، المجلد 39، العدد 6 2017

12قرار وزارة المالية 2019

وتقلبات سعر الصرف حيث كان 46 ليرة سورية مقابل الدولار ليصل إلى 181 عام 2014، بالإضافة لتدمر البنية التحتية التي أدت إلى خروج العديد من المستثمرين.[13]

كما أن الإجراءات الاقتصادية احادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وأخرها قانون سيزر في نهاية عام 2019 بالإضافة لظهور أزمة كورونا والأزمة اللبنانية في نفس الفترة مما أثر بشكل سلبي، ولكن المحاولات المستمرة من قبل مصرف سورية المركزي لتجنب الأثار كضبط التعامل بالقطع الأجنبي وتنظيم الحوالات وتمويل عمليات الاستيراد والسماح للمصارف بشراء القطع الأجنبي من المواطنين الأمر الذي أدى ارتفاع العرض من القطع الأجنبي والحد من المضاربة.[14]

**فروض الدراسة:**

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسب التوظيف في القطاع المصرفي الخاص والناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسب الربحية في القطاع المصرفي الخاص والناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسب السيولة في القطاع المصرفي الخاص والناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية.

[13]التقرير السنوي بنك الأردن لعام 2016

[14]تقرير التضخم2019 ، مصرف سورية المركزي- مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط

**1- ملخص اختبار جذر الوحدة:**

ومن خلال ماهو موضح في الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية تستقر عند الفرق الأول وفي المستوى ARDL.وعند استقراها على ماهي عليه في الجدول السابق يدل ذلك على اتباع منهجية التكامل المشترك.

**2- اختبار الحدود لنموذج $ARDl\ (Bounds\ TEST)$**

يتم اجراء هذا الاختبار للتأكد من وجود تكامل مشترك في النموذج المقدر، وعليه نفرض:

H0:لا يوجد تكامل مشترك في النموذج.

H1:يوجد تكامل مشترك في النموذج.

| المتغيرّات | النموذج | إحصائية ADF |
|---|---|---|
| **اختبار ديكي- فولر الموسع للمستويات Level** | | |
| **الناتج المحلي الإجمالي *y*** | حد ثابت وبدون اتجاه | -3.099** |
| **نسب التوظيف في *x1*** | بدون حد ثابت وبدون اتجاه | -1.289 |
| **نسب السيولة *x2*** | حد ثابت وبدون اتجاه | -2.940** |
| **نسب الربحية *x3*** | حد ثابت وبدون اتجاه | -3.091** |
| | | |
| **اختبار ديكي- فولر للفروق First difference** | | |
| **الناتج المحلي الاجمالي*y*** | بدون حد ثابت وبدون اتجاه | -31.895** |
| نسب التوظيف *x1* | بدون حد ثابت وبدون اتجاه | -13.275** |
| **نسب السيولة *x2*** | حد ثابت وبدون اتجاه | -3.771** |
| **نسب الربحية *x3*** | بدون حد ثابت وبدون اتجاه | -3.490** |
| تفترض فرضية العدم عدم سكون السلاسل الزمنية، أو تحتوي على جذر وحدة. ويستند رفض فرضية العدم على قيم MacKinnon (1991) الحرجة. وتم تحديد طول الإبطاء وفقاً لمعيار *SIC*، وهذا يتراوح بين إبطاء صفر و9. وتشير *، ** و*** على رفض فرضية العدم لعدم السكون عند مستوى معنوية 10٪ و 5٪ و 1٪ على التوالي. | | |

| النموذج | عدد فترات الإبطاء | إحصائية F | النتيجة |
|---|---|---|---|
| fg(x1, y) | 4 | F(2, 60)= 4.096* | تكامل مشترك |
| fg(x2, y) | 4 | F(2, 63)=51.882* | تكامل مشترك |
| fg(x3, y) | 2 | F(2, 65)=42.290 * | تكامل مشترك |

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه يمكننا رفض الفرض العدم القائل بأنه لايوجد تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك في النموذج تقع فوق الحد الأعلى بمستوى 5%fالمقدر، حيث تدل * على أن إحصائية كما نلاحظ فترات الابطاء المثلى للنموذج وهي (4،4،2)

**3- اختبار :t- Bounds Test**

يتم إجراء هذا الاختبار للتحقق من منطقية عالقة التكامل المشترك في النموذج المقدر، والجدول الآتي يبين نتائج هذا الاختبار:

| النموذج | إحصائيةT | النتيجة |
|---|---|---|
| fg(x1, y) | T(2, 89)= 9.456* | تكامل مشترك منطقي |
| fg(x2, y) | T(2, 78)=67.890* | تكامل مشترك منطقي |
| fg(x3, y) | T(2, 56)=95.546 * | تكامل مشترك منطقي |

نظراً لأن القيم المطلقة للاختبار Test Bounds-T أكبر من الحد الأعلى لها في القيمة الجدولية عند 5% تكون علاقة التكامل المشترك منطقية،

**4- اختبارات التحقق من جودة النموذج**

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test:

يتم القيام بهذا الاختبار للتأكد من أن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً، وبناء عليه نفرض:

H0:البواقي الا تتوزع توزيعاً طبيعياً

H1:البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً

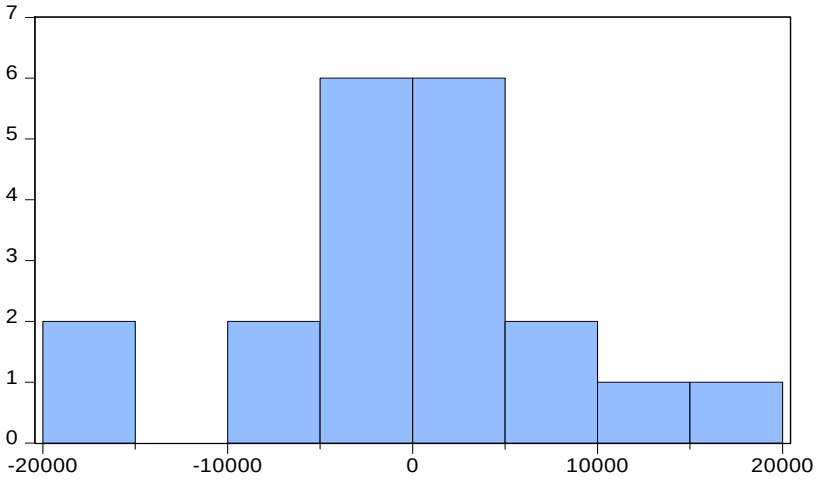


| Series: Residuals | |
|---|---|
| Sample 2001 2020 | |
| Observations 20 | |
| Mean | -2.76e-11 |
| Median | -24.69252 |
| Maximum | 17475.40 |
| Minimum | -18856.89 |
| Std. Dev. | 8731.637 |
| Skewness | -0.311864 |
| Kurtosis | 3.384529 |
| Jarque-Bera | 0.447417 |
| Probability | 0.799548 |

يلاحظ من قيمة الاحتمال الخاص بإحصاء $Jarque - Bera$ والتي تبلغ 0.799 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نرفض الفرض العدم والذي ينص على أن سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

### 5- اختبار ثبات تباين البواقي *Heteroskedasticity Test*

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.306485 | Prob. F(13,7) | 0.7665 |
| Obs*R-squared | 5.617274 | Prob. Chi-Square(13) | 0.6548 |
| Scaled explained SS | 8.125315 | Prob. Chi-Square(13) | 0.9090 |

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.786548 | Prob. F(13,7) | 0.9686 |
| Obs*R-squared | 7.567437 | Prob. Chi-Square(13) | 0.8676 |
| Scaled explained SS | 2.654379 | Prob. Chi-Square(13) | 0.9997 |

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.654370 | Prob. F(13,7) | 0.8799 |
| Obs*R-squared | 9.653428 | Prob. Chi-Square(13) | 0.5567 |
| Scaled explained SS | 4.555780 | Prob. Chi-Square(13) | 0.6678 |

من خلال ماهو موضح أعلاه نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية للاختبارات الثلاثة في النماذج الثلاثة أكبر من 0.05مما يعني رفض الفرض العدم بوجود مشكلة عدم ثبات تباين في بواقي النموذج المقدر وقبول الفرض البديل.

**6- اختبار الارتباط الذاتي:**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 4 lags

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 8.654435 | Prob. F(4,10) | 0.7665 |
| Obs*R-squared | 6.876565 | Prob. Chi-Square(4) | 0.6548 |

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 4 lags

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.151803 | Prob. F(4,8) | 0.8765 |
| Obs*R-squared | 5.142175 | Prob. Chi-Square(4) | 0.5467 |

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 3.765545 | Prob. F(2,8) | 0.8760 |
| Obs*R-squared | 7.655449 | Prob. Chi-Square(2) | 0.7860 |

من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية للاختبارين في النماذج الثلاثة أكبر من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدم بوجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج المقدر ، وقبول الفرض البديل.

### 7- اختبارات استقرار هيكل النموذج:

**اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares):**

من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من $CUSUM$ و $CUSUM\ of\ Squares$ داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وفقا لما اقترحه كل من $(BROWN, DURBIN, \& EVANS, 1975)$

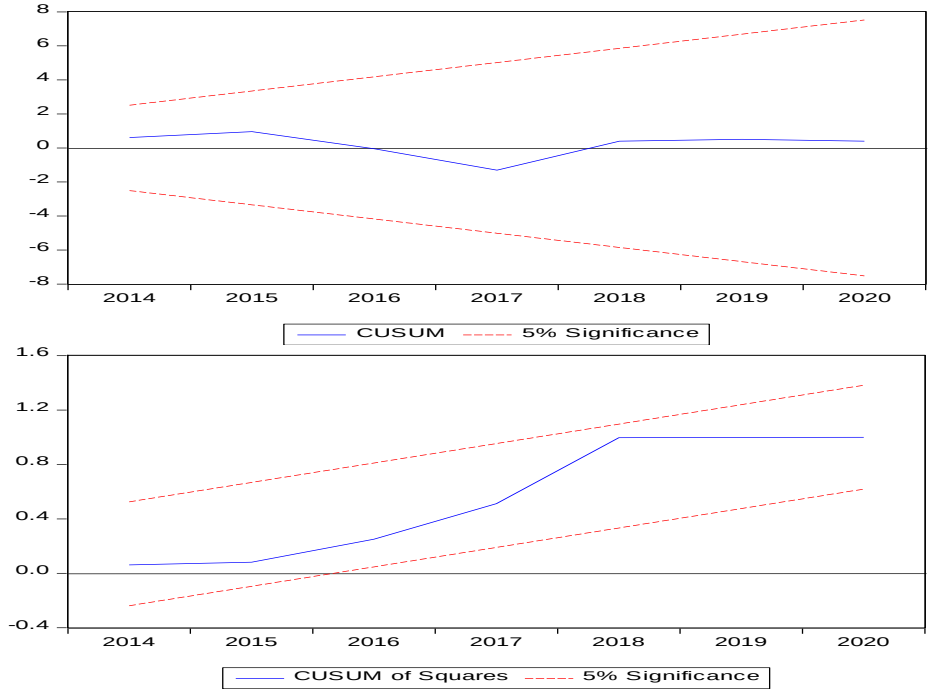

ومن خلال الرسم البياني (الشكل 4/3 و 4/4 ) يمكن ملاحظة أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%. والشيء ذاته بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ ويتضح من هذين الاختبارين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

**النتائج والتوصيات**

**النتائج:**

1- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة التوظيف في القطاع المصرفي الخاص ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى

وبناءً عليه أن زيادة القروض أي زيادة نسبة التوظيف مما يؤدي إلى زيادة بالناتج المحلي الإجمالي وذلك يعود إلى زيادة الاستثمار من خلال توظيف الأموال المودعة بدعم المشاريع وتطويرها مما يؤدي إلى تطور النمو الاقتصادي.

2- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة السيولة في القطاع المصرفي الخاص ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية

أي أن زيادة نسبة السيولة ضمن الحدود المحددة من قبل مصرف سورية المركزي تؤدي إلى زيادة الاستقرار و ثقة المودعين لإيداع أموالهم وإمكانية توظيف هذه الأموال كما يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على الاستثمار نتيجة الاستقرار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي أما إذا كان نسب السيولة مرتفعة دون الاستثمار مما ينعكس سلباً كونه يؤدي إلى جمود الأموال.

3- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة الربحية في القطاع المصرفي الخاص ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة

أن الربحية تعكس نجاح سياسات المصرف واستثماراته وانتشار فروعه مما يؤدي إلى وصول الخدمات المصرفية لعدد أكبر من العملاء وبالتالي زيادة النشاط لاقتصادي مما ينعكس على النمو الاقتصادي.

**التوصيات:**

1- العمل على إعطاء ثقة لأموال المودعين بالدرجة الأولى سواء باستثمار اموالهم بالطريقة الأمثل أو من خلال فتح عمليات السحب بأي وقت متاح لضمان تعامل العملاء بالعمليات المصرفية مما يعمل على إمكانية استثمار الأموال وتوظيفها لإمكانية الاستفادة منها بالنمو الاقتصادي.

2- العمل على تحديث ومراجعة السياسات المصرفية وإجراءات العمليات المصرفية بشكل دوري من أجل تقديم الخدمات بشكل أفضل ويناسب العملاء مما يؤثر على زيادة التعاملات المصرفية و بالتالي زيادة الربحية.

3- تحليل المؤشرات الأساسية للسوق وعوامل الخطر وتحديدها لاستثمار الأموال بالاتجاه الصحيح ولتحديد نسب سيولة المطلوبة التي تساهم في الحفاظ على المخاطر مما يساهم في توجيه الأموال حسب المتطلبات الاقتصادية.

**المراجع**

**الكتب:**

- أحمد المحيميد، محمد الجراح، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم أساسيات: مفاهيم وأساسيات، الرياض، الطبعة الثانية، 2010، ص11.
- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص(204).
- عبد الغفار حنفي، ادارة البنوك ، الدار الجامعية ، مصر، 1997، ص145.
- عبد الحميد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2007 ص (117)
- محمد سعيد سلطان، ادارة البنوك ، الدار الجامعية ، مصر، 1993، ص14.

**البحوث والدراسات:**

- زينة خيزران،2022، أثر الأمة السورية في أداء المصارف السورية الخاصة باستخدام نموذج CAMEL، مجلة جامعة البعث، المجلد 44، العدد 7.
- منذر مرهج، أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية في سورية، مجلة جامعة تشرين، المجلد 39، العدد 6 2017

**التقارير والقرارات:**


- تقرير التضخم2019 ، مصرف سورية المركزي– مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
- التقرير السنوي بنك الأردن لعام 2016
- التقرير السنوي بنك الأردن سورية 2019
- قرار وزارة المالية 2019